

في حفل تدشين تصدير الغاز الطبيعي المسال

الرئيس: لا وقف للحرب في صعدة إلا بعد نهاية الشردمة

تكلفة مشروع الغاز خمسة مليارات دولار ويوفر أكثر من 10 آلاف فرصة عمل



دشن فخامة الأخ علي عبدالله صالح رئيس الجمهورية المشروع الاقتصادي الاستراتيجي العملاق المتمثل في تصدير الغاز الطبيعي المسال عبر ميناء بلحاف في محافظة شبوة. وفي الحفل الذي أقيم أمس الأول بهذه المناسبة ألقى فخامته كلمة قال فيها:



«أزف أجمل التهاني لشعبنا اليمني العظيم بانجاز هذا المشروع الاستراتيجي وأحيي كل أبناء الوطن وعلى وجه الخصوص أبناء محافظة مأرب الأبية، مأرب التاريخ، مأرب الحضارة، التي أنتجتنا وصدرنا منها النفط لأول مرة واكتشفنا الغاز فيها وبدأنا تصديره اليوم ليعود بمنفعته على كل أبناء الوطن». وأضاف فخامة الرئيس: «إنها ثروة لكل أبناء الوطن، فتحية لكل أبناء الوطن واكرها لأبناء مأرب الأبية وأبناء شبوة على التعاون الجيد والتميز والمثمر أثناء تنفيذ هذا المشروع، فتحية للجميع ولوزارة النفط والمعادن وكل من عمل من أجل انجاز هذا المشروع».

وأكد فخامة أن هذا المشروع البالغ تكلفته مايقارب خمسة مليارات دولار، سيوفر أكثر من ١٠ آلاف فرصة عمل بعد أن عمل فيه منذ بداية تنفيذه حوالي ١١ ألف عامل من كل أرجاء الوطن.

وتابع قائلاً: «كانت منطقة بلحاف قرية صغيرة للصيادين، والآن وبهذا المشروع الاستراتيجي العملاق ستكون من أكبر المدن باعتبارها ثاني مشروع على مستوى الوطن العربي». واستطرد: «المشاريع الاستراتيجية تحتاج إلى أمن وأمان واستقرار، فلا يمكن أن ينجز أي مشروع استراتيجي تنموي إلا في ظل الأمن والأمان والاستقرار». مكرراً التهاني لأبناء محافظتي شبوة ومأرب لما أبدوه من تعاون لتنفيذ المشروع الذي ندشن اليوم أول ثماره بتصدير الغاز المسال إلى كوريا وشرق آسيا ومن ثم الأمريكتين».

وقال: «سنشغل بالمنطقة الشمالية لهذا المشروع منطقة صناعية مخططة تضم مصانع بتروكيماويات والتي ستوفر فرص عمل عديدة». مضيفاً: «نحن بحاجة إلى تضامن الجهود وبخاصة إلى الأمن والأمان للتغلب على الماضي الرجعي البغيض



محمّد يحيى شيفاء
mshenafi@yahoo.com

من لا يحترم وجوده..

أي حزب وتنظيم سياسي في الساحة اليمنية، من حقّه التطلع إلى السلطة بقيادة الشعب مادام وجوده شرعياً، وأهدافه مغلّنة، وسلوكياته لا تخرب عن نصوص الدستور والقوانين والنظم والواجب النافذة. وذلك لتحقيق برنامج الانتخابي. كما أن أي حزب وتنظيم في المعارضة من واجبه المشاركة في البناء التنموي للشامل، وطرح رؤيته الموضوعية لمساعدة الحكومة على تجاوز أخطائها ومساعدتها في التحديث والتطوير لكل مالهو إيجابي وطرح البدائل الممكنة والفاعلة في مختلف الجوانب السياسية والاقتصادية والثقافية والاجتماعية من خلال وسائله الإعلامية، ولقاءات قياداته بالحزب الحاكم أو عبر مؤسسات الدولة الدستورية. باعتبار المعارضة هي الريف الحقيقي للسلطة. والسلطة والمعارضة وجهان لئلاء الوطن، وأمن واستقرار المواطن. إن تقوم جماعة الحوثيين برفع السلاح في وجه الدولة بالإضافة لانعدام شرعيتها كحزب أو تنظيم في الساحة، فهو تحدّ مكشوف الأركان ومستبولوجية الدولة مواجهته بشتى الوسائل لحماية المواطن من سلوكها الإجرامي، والوطن من أفكارها السواداء. ليعنى الحسم العسكري هو آخر الخيارات، لفرض هيمنة السلطة والقضاء على التمرد. وهو الواقع الذي أكتفه مجريات الأحداث منذ سنوات مضت، ولأن تدمير القيم، وإشغال الفتن لايرضي به أحد.

كما أن احزاب وتنظيمات المعارضة.. وهي ليست كل المعارضة.. التي لا تحترم وجودها أكانت ضمن المشاركة أو خارجة، فإن من واجب الحكومة مصارحتها بانحرفاتها، وتطبيق القوانين إزاء سلوكياتها السلبية كي لا تتحول إلى مجرد عصيات مارقة، تفسد الحياة السياسية والعملية الديمقراطية.. وهناك من أصحاب الرؤى الوطنية، وبقاء العمل السياسي الرشيد، من قيادات في المشتركين يسمحوا لأنفسهم بتجسير مواقفهم السياسية وتاريخهم الضمالي لغير صالح الجماهير..

لهذا فإن الأخطار التي تواجهها جميعاً بحاجة إلى اصطفاك رسمي وشعبي.. وإلى إعلان المواقف الهادفة للإصلاح، ونقد دعوات العنف والمناطعية، واستنهاض روح العمل الجماعي، وتعزيز ثقافة التسامح والإخاء بين أبناء الوطن الواحد.